والذي رأيناه في نسخة صحيحة من التسهيل والتوضيح بضبط القلم بكسرها فتأمل والله أعلم قال في التوضيح
ضيع وشذ أبون وأخون ولا أي ولا يجوز ذلك في نحو اسم وأخت وبنت لأن العوض من اللام غير الهاء وشذ بنون
ولا في نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه قال في حاشيته شاة أصلها شاهة لأن تصغيرها
شويهة والجمع شياه وشفة أصلها شفهة لأن تصغيرها شفيهة والجمع شفاه بالهاء وزعم قوم أن الناقص
من الشفة واو لأنه يقال في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته انتهى وقال في التسهيل وشاع هذا
الاستعمال أي الجمع بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا فيما لم يكسر قال ابن عقيل خرج ما كسر مما
حذفت لامه وعوض منها التاء نحو شفة وشاة أصلهما شفهة وشوهة فلا يقال شفون لقولهم شفاه
وشياه بخلاف ما لم يكسر منه نحو ثبة فإنه يقال فيه ثبون انتهى **تنبيه** قولهم لم يكسر قال بعض مشايخي
أي لم يأت على صيغة من صيغ جموع التكسير المذكور في بابه انتهى وقد عد ابن هشام في التوضيح صيغ
جموع التكسير سبعة وعشرين صيغة ليس منها ما هو على وزن سنين وبابه وبهذا ارتفع ما يتوهم هنا من الإ
شكال حيث جعلوا سنين وبابه جمع تكسير وجعلوا من شرط إعرابه إعراب جمع المذكر السالم أي لم يكسر فتأمل فائدة
فإن سنة إن كان مكسورة تبقى على حالها ولم تغير نحو مائة وميون ومئين رفعا وجرا ونصبا ويكسر إن كانت مفتوحة
نحو سنة وسنون وسنين وإن كانت مضمومة جاز فيها وجهان إبقاؤها على حالها وكسرها نحو قلة وقلين
فيجوز قلون وقلين وثبون وثبين بضم الفاء وكسرها الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط كأهلون
جمع أهل وهو قرابة الرجل وذوو قرباه قال تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا وأبلون جمع وابل وهو المطر الشديد
الضخم القطر قال في التوضيح أهل وأبل ليسا علمين ولا وصفين ولا وابلا لغير عاقل وقال ابن قاسم أهلون جمع أهل
وأهل غير مستوف للشروط إذ ليس علما ولا صفة فأهلون جمع تصحيح لم يستوف الشروط وجعل بعضهم أرضين
وسنين من هذا النوع انتهى قلت ومن هذا النوع صفات للباري تعالى كنحو الوارثون والماهدون والقادرون وإنما
كانت هذه الألفاظ ملحقة بالجمع لا جمعا لأنها أخبار عن الله تعالى فلا يقال رحيمون في الله تعالى قياسا عليه
الرابع مما سمي به من هذا الجمع كزيدون ومسمى به وعليون اسم لأعلى الجنة قال المكودي في حاشية التوضيح
كان مفرده في الأصل بزنة فعيل من العلو فجمع بجمع من يعقل وسمي به كما جمع قسيسين وهو رئيس النصارى في العلم
على قسيسين انتهى وقال ابن عقيل في قول التسهيل وعليين كأنه في الأصل فعيل من العلو نحو علي فجمع جمع من
يعقل وسمي به أعلى الجنة **التنبيه الثالث** النون التابعة لهذا الجمع ولما الحق به مفتوحة
في حال الرفع بالواو والنصب والجر بالياء وأما ما قبل الواو فمضموم وما قبل الياء فمكسور الرابع كان الأولى أن يبدأ
في أبواب النيابة بجمع المؤنث وغير المنصرف لأنهما أقرب إلى الأصل في حالتين وبأن النيابة بحركة الموضع
الثاني مما يكون الواو علامة للرفع نيابة عن الضمة الأسماء الخمسة وفي بعض النسخ الستة وهو أبوك وأخوك
وحموك وهنوك وذو مال وفوك ما ذكره فيها هنا من أنها ترفع بالواو وفيما سيأتي من أنها تنصب بالألف و
تجر بالياء هو المذهب المشهور وسنذكر الخلاف في ذلك في فصل المعربات ويشترط في إعراب هذه الأسماء الستة
على المذهب المشهور أن تكون مضافة فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة نحو أن أبا وكه أخ وأن تكون إضافتها لغير
ياء المتكلم فإن أضيفت إليها كانت معربة بحركات مقدرة على ما قبل الياء كما تقدم وأن تكون غير مثناة ولا مجموعة
لأنها إذا ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع وأن تكون مكبرة فإن صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو هذا أخي
زيد وتختص الفم بشرط وهو أن تزال منه الميم فإن لم تزل أعرب بالحركات الظاهرة نحو خلوف فم الصائم وتختص
ذو بشرط وهو أن يكون بمعنى صاحب فإن كانت للإشارة أو موصولة فإنها مبنية على الأفصح وهذه الشروط
كلها مستفادة من تمثيل المصنف رحمه الله تعالى **تنبيهان** الأول قال ابن مالك في شرح العمدة الحم لا يضاف إلا إلى
امرأة على المشهور لأنه قريب الزوج يقال حمو هند أفضل من حمي دعد وأجاز بعضهم إطلاقه على أقارب الزوج
الثاني قد تتوهم مساواة الهن لبقية الأسماء في الإعراب بالحروف على إثبات النسخة الثانية و

الثانية وليس كذلك فقد قال ابن مالك من لم ينبه على قلته فليس بمصيب والهن كناية عما لا يعرف اسمه
أو يكره التصريح باسمه ولما أنهى الكلام على مواضع النائب الأول عن الضمة انتقل يبين موضع النائب الثاني
عنها فقال وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة في هذه العبارة تسامح لأن الألف
ليست علامة في التثنية وإنما هي علامة في المثنى وفرق بينهما إلا أنه يجوز فأوقع المصدر موقع اسم المفعول
وهو كثير في الكلام والمثنى ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالحا للتجريد عنها وعطف مثله عليه كالزيدان
لمثنى المذكر والهندان لمثنى المؤنث فقولنا ما دل على اثنين يخرج نحو رجل ورجال وبزيادة يخرج نحو شفع
وصالحا للتجريد يخرج نحو اثنان واثنتان وعطف مثله يخرج نحو القمرين والعمرين وللتثنية ثمانية شروط
الأول فلا يثنى المثنى والمجموع والإعراب فلا يثنى المبني وعدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب إسناد ولا مزج
والتنكير فلا يثنى العلم إلا إذا قدر تنكيره وأن يكون قابلا لمعنى التثنية فلا يثنى نحو شمس وقمر
مما لا ثاني له في الوجود إذا قصدت الحقيقة واتفاق اللفظ وأما نحو القمرين في الشمس والقمر فمن باب التغليب
واتفاق المعنى فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز عند أكثر المتأخرين والأصح جوازه
وأن لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته نحو سواء فإن أكثرهم لا يثنيه استغناء بتثنية سي فقالوا
هما سيان وقد أوضحنا هذه الشروط في الكبير **تنبيهات** الأول إنما وقع المثنى بالألف والجمع بالواو
لأن المثنى أكثر دورانا في الكلام والألف خفيفة والواو ثقيلة فجعل الخفيف في الكثير والثقيل في القليل
ليكثر ما يستخفونه ويقل ما يستكثرونه الثاني ما ذكره من أن المثنى يرفع بالألف وما سيذكره من أنه ينصب
ويجر بالياء هو المشهور وسيأتي الخلاف في ذلك في فصل المعربات الثالث الحق بالمثنى في إعرابه خمسة ألفاظ
كلا وكلتا بشرط إضافتهما للضمير عند الجمهور نحو جاء كلاهما وكلتاهما فلو أضيفا لظاهر أعربا بحركات
مقدرة على الألف نحو جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين واثنان واثنتان وثنتان مطلقا أعني أضيفا لظاهر
أو مضمر الرابع نون المثنى وما ألحق به بعد علامة التثنية مكسورة وما قبل العلامة مفتوح قال بعض
مشايخنا إنما حرك ما بعد علامة التثنية فرارا من التقاء الساكنين وكانت الحركة كسرة للأصلية في الفرار منه
وأما فتح ما قبلها لأن الألف لا تكون قبلها إلا فتحة والياء محمولة عليها ثم انتقل يبين موضع النائب الثالث
عن الضمة فقال وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع الخ فذكر أن النون تكون علامة للرفع
نيابة عن الضمة في موضع واحد وهو الفعل المضارع بشرط أن يتصل به ألف اثنين سواء كان الفعل مبدوا بتاء
الخطاب أو بياء الغيبة وسواء كانت الألف حرفا نحو يفعلان الزيدان وتفعلان المرأتان على لغة يتعاقبون
أو كانت ضميرا نحو الزيدان يفعلان وأنتما تفعلان أو اتصل به واو الجماعة مع الغيبة والخطاب وسواء كانت الواو
حرفا نحو يفعلون الزيدون وتفعلون أنتم أو اسما نحو الزيدون يفعلون وأنتم تفعلون أو اتصل به ضمير المخاطبة
ولا تكون الأسماء فقط نحو أنت تفعلين **تنبيه** قد علم مما قررنا به كلامه أنه لو قال بدل قوله إذا اتصل
به ضمير تثنية الخ إذا اتصل به ألف اثنين أو واو جمع لكان أولى ليشمل جميع ما ذكرناه والله أعلم وهذا آخر الكلام
على القسم الأول من أقسام الإعراب وأما علامة القسم الثاني فأشار إليها بقوله وللنصب خمس علامات
الخ أما الفتحة فهي الأصل في النصب كما قدمنا لأنها أخف علاماته فإن فقدت لنكتة قامت الألف مقامها لأنها
متولدة عنها والياء أخت الألف فقامت مقام الفتحة كأختها والكسرة أصل للياء فأقاموها مقام الفتحة حملا
على فرعها وأقاموا حذف النون مقام الفتحة لأنها لما كان ثبوتها علامة الرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة النصب
ثم انتقل يبين مواضع كل من تلك العلامات الخمسة وبدأ بما هو الأصل فقال فأما الفتحة فتكون علامة
للنصب في ثلاثة مواضع الأول الاسم المفرد سواء كان صحيح الآخر أو معتله أو كان مضافا لياء المتكلم ولا يخفى
عليك أمثلته مما تقدم الثاني جمع التكسير سواء كان لمذكر أو مؤنث وقد عرفت حقيقته فيما تقدم وسواء
كانت الفتحة فيه ظاهرة نحو يوم يجمع الله الرسل أو مقدرة نحو وأنكحوا الأيامى مفعول به وهو جمع تكسير

الأيامى